اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

كلمة

الدكتـور جـوزف طربيــه
رئيــس
اللجنـة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية
الإتحـاد الدولي للمصرفييـن العـرب
جمعيـة مصـارف لبنـان

فـي
المؤتمر الصحافي السنوي لعام ٢٠١١
حـــــول
إعلان المؤتمر المصرفي السنوي لعام ٢٠١١
وواقع القطاع المصرفي العربي للعامين ٢٠١٠-٢٠١١

فندق فينيسيا- بيروت
٢٠١١/١١/١٦

الإعلاميون الكرام،
الإخوة والأخوات،

أرحب بكم أجمل ترحيب، وأتقدم منكم ومن مؤسساتكم الإعلامية الكريمة بجزيل الشكر والتقدير على متابعتكم وتغطيتكم الدائمة لنشاطات إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

نلتقي اليوم، لنعلن لكم إنتهاء الإستعدادات لعقد مؤتمرنا المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١١، تحت عنوان **"مستقبل العالم العربي في ظل التحولات الراهنة"** يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني الجاري في فندق فينيسيا، وذلك برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ نجيب ميقاتي. وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي.

لماذا هذا المؤتمر:

في ضوء الأحداث والتطورات السياسية والإقتصادية الإستثنائية التي تمر بها منطقتنا العربية، يقابلها التطورات العالمية التي قد يكون لها تداعيات جسيمة على إقتصاداتنا العربية. سيشكل هذا المؤتمر إنطلاقاً من المشاركة الكثيفة التي ستتمثل فيه، منصة حقيقية وواقعية لعرض التطورات والأفكار التي من شأنها أن تضع خارطة طريق لمستقبل منطقتنا العربية وخصوصاً في الدول الشقيقة التي شهدت وتشهد تطورات سياسية وأمنية إنعكست بشكل سلبي على نمو إقتصاداتها.

ومن المتوقع أن يعطي هذا المؤتمر إشارات متعددة للداخل العربي بشكل عام وللبنان بشكل خاص، إذ أن إنعقاده في بيروت، هذه المدينة العظيمة، يؤكد حرص إتحاد المصارف العربية وأمانته العامة على إعطاء بيروت دورها المالي والمصرفي الرائد في المنطقة، إنطلاقاً من العلاقات الوطيدة بين الإتحاد والمصارف اللبنانية التي تلعب دوراً أساسياً في دعم جهود وتوجهات الإتحاد على مستوى تفعيل التعاون المصرفي والإقتصادي العربي ـ العربي. وينتظر أن يشارك في فعاليات هذا المؤتمر أكثر من ٥٠٠ شخصية مصرفية عربية وعالمية تمثل مختلف الدول العربية ومؤسسات المال والنقد الدولية وفي مقدمها جهاز الإحتياطي الفدرالي

الأميركي، إضافة إلى حضور مصرفي واسع من فرنسا وإيطاليا. هذا وسيتناول المؤتمر مواضيع أساسية لها علاقة مباشرة بما يحصل في عالمنا العربي على الصعد الإقتصادية والمالية والعربية.

أيها الإخوة والأخوات،

في مثل هذا الوقت من كل عام، نعلن أمامكم آخر التطورات الإقتصادية والعالمية، وخصوصاً آداء القطاع المصرفي العربي ولكن هذا العام، سيبقى الكلام ناقصاً وخصوصاً فيما يتعلق بآداء مصارفنا العربية، وذلك نتيجة الأحداث التي شهدتها وتشهدها ست دول عربية أدت إلى تحولات كبيرة لم تقتصر على الجوانب السياسية بل تعدتها إلى الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والمالية.

فالبنسبة للنواحي الإقتصادية فقد شهدنا ونشهد ضغوطاً كبيرة، وخصوصاً في المالية العامة للدول نتيجة الإنخفاض الكبير في إيرادات الحكومات، إضافة إلى زيادة النفقات الإجتماعية، يضاف إليها ضغوطاً على ميزان المدفوعات نتيجة إنخفاض التدفقات المالية الداخلة، وخاصة الإيرادات السياحية والإستثمار الأجنبي المباشر، مقابل إرتفاع التدفقات المالية الخارجة بسبب سحب جزء من الإستثمارات.

وأود أن أشير هنا إلى أن إنخفاض التدفقات المالية والإستثمارات والزيادة في عجز الموازنة تستنبع تدهوراً في مجالات أخرى كإنخفاض النمو الإقتصادي وإرتفاع التضخم والبطالة وإزدياد المديونية العامة، وإنخفاضاً في الإحتياطيات الأجنبية، وكذلك في قيمة العملة وإرتفاع أسعار الفوائد، وإنخفاض نمو ودائع القطاع المصرفي، وهبوط الأسواق المالية، وإنخفاض التصنيف السيادي.

وفي مواجهة هذه الإنعكاسات الخطيرة، إتخذت السلطات المالية والنقدية في الدول العربية بشكل عام وتلك الدول التي تشهد أحداثاً، إجراءات وتدابير متعددة للحد من تأثير الوضع السياسي على الإقتصاد، ومنها ضخ السيولة في الأسواق للحد من إنكماشها، ضبط معدلات الفوائد، ضبط

أسعار الصرف عبر التدخل لتلبية الطلب على الدولار، خفض معدلات الإحتياطي الإلزامي للمصارف لتمكينها من تلبية السحوبات وزيادة قدرتها على الإقراض، إضافة إلى تعليق مؤقت للعمل في البورصات لوقف تدهور أسعار الأسهم وغيرها. وقد كان لجميع هذه الإجراءات تأثيراً إيجابياً، وإن بشكل متفاوت، على الأسواق.

وأمام هذا الواقع، فإن الصورة ليست قاتمة، رغم أن الثقة بالإقتصادات المالية العربية لم تتم إستعادتها بعد، وقد يستلزم وقتاً طويلاً لإستعادتها، مع الإشارة إلى أن أكثر القطاعات الإقتصادية العربية حيازة للثقة هو القطاع المصرفي، فعلى الرغم من الضغوط الكبيرة السابقة الذكر، فإن المصارف العربية لا تزال تعمل بشكل طبيعي، ولا تزال تدعم الإقتصاد، للقطاعين العام والخاص، بمزيد من الأموال لتمكين القطاعات الإقتصادية الأخرى من تخطي آثار الأحداث.

وسوف تشهد منطقتنا العربية بشكل عام إنخفاضاً في نسب النمو نتيجة لهذه التطورات، حيث سينخفض النمو الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي العربي من ٤,٨٤% عام ٢٠١٠ إلى ٣,٧٦% في ٢٠١١، وسوف ينخفض النمو بشكل خاص في الدول التي تعاني من تطورات أمنية وسياسية وإقتصادية على الشكل التالي:

- البحرين من ٤,٠٩% في ٢٠١٠ إلى ١,٤٨% في ٢٠١١.
- مصر من ٥,١٥% في ٢٠١٠ إلى ١,٢٢% في ٢٠١١.
- اليمن من ٨,٠٢% في ٢٠١٠ إلى ٢,٤٧% في ٢٠١١.
- سوريا من ٣,٢٣% في ٢٠١٠ إلى ٢,٠٢% في ٢٠١١.
- تونس من ٣,٠٥% في ٢٠١٠ إلى ٠,٠١% في ٢٠١١.

إلا أن هذه الدول بشكل خاص، والمنطقة العربية بشكل عام، سوف تشهد إعادة إنطلاقة قوية للنمو في العام ٢٠١٢ نتيجة الجهود التي تبذل لتحسين الأوضاع الإقتصادية، حيث ستزيد نسبة

النمو في المنطقة العربية بشكل عام إلى ٣,٨٤% عام ٢٠١٢، وفي البحرين إلى ٣,٦٣% وفي مصر إلى ١,٧٥% وفي تونس إلى ٣,٩٣%، بينما ستنخفض في اليمن إلى ٠,٤٥% وفي سوريا إلى ١,٥٥%

واقع القطاع المصرفي العربي وبياناته المجمعة للعام ٢٠١٠

يضم القطاع المصرفي العربي حالياً حوالي ٤٣٠ مؤسسة مصرفية، تمتلك إمكانات مالية ضخمة وبنية تقنية ورأسمال بشري مميزين. واليوم، تشير التقديرات الأولية إلى أن المصارف العربية تدير حوالي ٢,٥ تريليون دولار من الموجودات، وتستند إلى قاعدة ودائع تزيد عن ١,٣ تريليون دولار، وتعمل بقاعدة رأسمالية تفوق ٢٧٠ مليار دولار. كما أنها مولت القطاعين العام والخاص خلال العام ٢٠١٠، بحوالي ١,١ تريليون دولار.

أما بالنسبة إلى التطورات المصرفية العربية في ظل التطورات السياسية والاقتصادية الجارية، فإن البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية تشير الى تفاوت في الآداء خلال العام ٢٠١١. حيث تظهر الأرقام لمعظم دول الخليج العربي (باستثناء البحرين) نسب نمو عالية (محتسبة بالدولار الأميركي) قاربت أو حتى تجاوزت نسب النمو المسجلة في عام ٢٠١٠، حيث زادت أصول المصارف الاماراتية بنسبة ٤,١٤% خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١١ مقابل نسبة نمو ٥,٧٨% خلال عام ٢٠١٠ بأكمله. يسري الأمر نفسه على مصارف السعودية التي حققت نسبة نمو ٦,٥٤% خلال تسعة أشهر من ٢٠١١ مقابل ٣,٢٨% خلال كامل ٢٠١٠، والمصارف القطرية سجلت نسبة نمو ٢٢,٩٤% خلال تسعة أشهر من ٢٠١١ مقابل ١١,١٢% خلال كامل ٢٠١٠، ومصارف الكويت حققت نسبة نمو ٦,٠٣% خلال ستة أشهر من ٢٠١١ مقابل ١,٨٤% خلال كامل ٢٠١٠، وحققت المصارف المغربية نسبة نمو ٤,٥٨% خلال تسعة أشهر من ٢٠١١ مقابل نسبة نمو سلبية (-٢,٢١%) خلال كامل ٢٠١٠.

في المقابل، تأثرت معدلات نمو مصارف الدول العربية التي شهدت اضطرابات وثورات بنسب متفاوتة، حيث سجلت المصارف البحرينية نسبة نمو سلبية (-١٠,٨٤%) خلال ثمانية أشهر من عام ٢٠١١ مقابل نسبة نمو ٠,١٨% خلال عام كامل ٢٠١٠، وكذلك المصارف المصرية (-٢,٥٢% خلال ثمانية أشهر من عام ٢٠١١ مقابل ١٦,٩٠% خلال كامل ٢٠١٠)، واليمنية (-١١,٣١% خلال ثمانية أشهر من ٢٠١٠ مقابل ٩,٤٣% خلال كامل ٢٠١٠)، والسورية (٠,٢٣% خلال الأشهر الأربعة الأولى مقابل ٦,٢٢% خلال كامل ٢٠١٠).

أما الدول العربية التي لم تشهد مثل تلك الاحداث، فقد تأثرت مصارفها بشكل متفاوت بالاحداث الجارية من حولها، خاصة تلك التي لديها ارتباطات بالاسواق العربية المضطربة، مثل لبنان (نمت مصارفه بنسبة ٧,٠٨% خلال ثمانية أشهر من ٢٠١١ مقابل ١١,٨٧% خلال كامل ٢٠١٠)، والاردن (٦,١٩% خلال تسعة أشهر من ٢٠١١ مقابل ١٠,٨٥% خلال كامل ٢٠١٠)، وسلطنة عمان (٥,٥٨% خلال ثمانية اشهر من ٢٠١١ مقابل ١٠,٤٠% خلال كامل ٢٠١٠)، وفلسطين (٢,٧٤% خلال ثمانية أشهر من ٢٠١١ مقابل ٦,١٧% خلال كامل ٢٠١٠).

أما الدول الأخرى (العراق، الجزائر، ليبيا، وموريتانيا) فلم تتوفر بياناتها للعام ٢٠١١.

أيها الإخوة والأخوات،

بعد عام من التطورات والأحداث والنمو البطيء والإنتظار، نتوقع أن تعاود المصارف العربية إنطلاقتها مجدداً وتعيد إطلاق برامجها التمويلية والإستثمارية والتوسعية، ولا شك في أن الإمكانات الضخمة التي تمتلكها سوف تلعب دوراً مهماً في التنمية الإقتصادية للدول العربية.

ولكن لا تزال هذه المصارف تواجه استحقاقات عديدة للاعوام القادمة، وربما من أهمها تفعيل الجهود للخروج بشكل نهائي من تأثيرات الازمة المالية العالمية وذلك بالتعاون من المصارف المركزية والحكومات العربية.

أما أهم الملفات المفتوحة أمام المصارف العربية فهي التالية:

١. الاستعداد للمتطلبات التنظيمية الجديدة التي طرحتها لجنة بازل فيما يتعلق بالحوكمة واختبارات الضغط ونظم التعويضات والمكافآت وغيرها.
٢. العمل على خلق تكتلات مصرفية عربية وخلق آليات تعاون اقوى لمواجهة أية أزمات أو تطورات مستقبلية.
٣. التفاعل بشكل أكبر مع الهيئات والمنظمات التشريعية والتنظيمية الدولية والمساهمة في صياغة التنظيمات والقواعد المصرفية الدولية.
٤. تقوية التعاون في ما بينها لخدمة التنمية الاقتصادية العربية.
٥. لعب دور مهم في النظام المالي الاقليمي والدولي وزيادة التفاعل مع الاسواق المالية المحلية والاقليمية.
٦. العمل على التأثير في توجيه الاستثمار العالمي نحو الدول العربية.

عالمياً

أما على الصعيد العالمي، فلا يزال الإقتصاد العالمي في مرحلة الخطر خلال المرحلة الحالية نتيجة لضعف النمو الإقتصادي وإنخفاض الثقة بالأسواق المالية وتعرضها لضغوط شديدة، إضافة إلى تأثير الصدمات التي شهدها الإقتصاد العالمي، مثل زلزال اليابان والتطورات الإقتصادية والمالية الخطيرة في الولايات المتحدة وأوروبا، إضافة إلى ظهور المشكلات البنيوية في الإقتصادات المتقدمة التي تعرضت لصدمة الأزمة المالية العالمية إلى العلن.

أما في الأسواق الصاعدة والنامية، فقد عادت أجواء عدم اليقين التي قد تؤدي إلى إنخفاض التجارة العالمية والتدفقات المالية وأسعار السلع ما قد يؤدي إلى إنخفاض في النمو.

وأود أن أشير هنا إلى أن المخاطر التي تواجه الإقتصاد العالمي بشكل أساسي تتجلى في منطقة اليورو، وعدم القدرة على إعادة إطلاق النمو في الولايات المتحدة، وهذان الأمران سوف يكون لهما عواقب كبيرة على نمو الإقتصاد العالمي.

فبالنسبة لمنطقة اليورو، نشأ تحد كبير هو الإستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة، والحد من تداعيات المديونية المفرطة على النمو، وتهدئة المخاوف بشأن مدى ملاءمة آليات حل الأزمات، إضافة إلى مشاكل الديون السيادية ومشاكل القطاع المصرفي، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، حيث يأخذ تحسن النشاط الإقتصادي وقتاً أكثر من المتوقع. إضافة إلى كل ذلك، فإن إنعكاسات زلزال اليابان وعدم الإستقرار في المنطقة العربية أديا إلى إرتفاع كبير في أسعار النفط حيث شهدت أسعار النفط (كما غيرها من السلع الأولية) إرتفاعاً كبيراً في العام ٢٠١١ نتيجة للطلب العالمي القوي ولصدمات العرض لبعض السلع الأولية. ويتوقع إستمرار الضغوط التضخمية في العام ٢٠١١ نظراً لإستمرار قوة الطلب وتباطؤ إستجابة العرض، وخاصة من المتوقع أن تبقى أسعار النفط عالية بسبب الزيادة المستمرة في الطلب.

أيها الإخوة والأخوات،

أرجو أن أكون قد تمكنت من إلقاء الضوء على مجمل التطورات الإقتصادية والمصرفية العربية والعالمية، وهناك تقرير مفصل سيوزع عليكم زيادة في الإيضاح.

أتقدم بالشكر والتقدير لفخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ولدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ نجيب ميقاتي للرعاية الكريمة والدعم الكبير لمؤتمرنا العربي السنوي لعام ٢٠١١ في بيروت، كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل المؤسسات المتعاونة والراعية لهذا الحدث الكبير، والشكر الكبير لكم ولمؤسساتكم الإعلامية الكريمة التي لم تبخل علينا أبداً في تغطية نشاطاتنا ومؤتمراتنا، كما أشكر كل من ساهم في الإعداد لهذا المؤتمر.

أعتذر عن الإطالة، وأرجو لكم التوفيق والنجاح.